

المكتب في الفترة القادمة والتنبه للمهام المناطة به عبر الفروع والإقسام لمواجهة تحديات المحافظة..
يذكر أن المحافظ لديها كم هائل من النازحين من مختلف المحافظات منذ انطلاق الحرب في اليمن قبل عامين في عدد من المحافظات أبرزها حجة وصنعاء تعز وغيرها، ما أثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية على المحافظة..
حضر الاجتماع مدير مكاتب الفروع بالمحافظة ورؤساء الأقسام وبعض الإدارات المتعلقة بعمل المكتب.

عقد مكتب الأشغال العامة والطرفات بمحافظة إب اجتماعاً ناقش فيه التقرير النصف سنوي للإدارة العامة وفروعها وأقسامها المختلفة..
وناقش الاجتماع - الذي عقد برئاسة السيد بسام أحمد السقاف مدير عام المكتب - آلية عمل الإدارة وفروعها وإمكانية تطوير العمل وتنميته خصوصاً في ظل ما تعانيه المحافظة من ازدحام سكاني وضخ حيالي بفعل قدوم عدد من النازحين إلى المحافظة من عدد من المحافظات الأخرى..
وأكد السقاف مدير عام المكتب خلال الاجتماع ضرورة ادراك أهمية نشاط

المنظمات الدولية تفضح أكاذيب بيان «تحالف العدوان»

أطراف النزاع المسلح. وإن منع وصول مثل هذه المساعدات يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

وفي الفترة التي تلت عيد الفطر في بداية يوليو، وحتى تاريخ استئناف محادثات السلام في 15 يوليو، تجددت كثافة الضربات الجوية والأعمال القتالية البرية في مختلف أنحاء البلاد، مما أدى إلى مزيد من عمليات النزوح، وازدياد الأوضاع سوءاً، حيث أصبح نصف أطفال اليمن يعانون من سوء التغذية المزمن، وأقل من 1 من كل 10 من هؤلاء الأطفال يعيشون حتى بلوغ سن الخامسة.

وتحدّث عمال الإغاثة الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، بشكل متسق، عن العوائق غير القانونية والمخصّصة التي تعرقل توصيل المساعدات الإنسانية في البلاد. ومن بين تلك العوائق الإجراءات المفرطة لتفادي الصدام مع منظمات الإغاثة الإنسانية، التي يتخذها التحالف بقيادة السعودية، والتي تقضي بإحاطة التحالف علماً بجميع تحركاتها، وتقديم إحداثيات عملياتها كي لا يتم استهدافها.

ومن بين العوائق الأخرى التي ذكرت: التهديد والترهيب ومنع أنشطة العمال الإنسانيين وتدخل فروع الأمن في عمليات الإغاثة والإغلاق القسري للبرامج الإنسانية، بالإضافة إلى القيود المفرطة والتعسفية التي تُفرض على حركة البضائع والموظفين إلى البلاد

وفيها، والتدخل الذي يحاول تعريض استقلالية عمليات الإغاثة للخطر. ويواجه عمال الإغاثة في اليمن تهديدات ومخاطر متعدّدة جزءاً من القتال الدائر وبقياء الأسلحة والذخائر التي تنفجر يومياً من أجل الوصول إلى بعض السكان المحتاجين للمساعدات. ومما يزيد من مكابذتهم عدم استجابة التحالف بقيادة السعودية لهم وعدم تعاونهم معهم، الأمر الذي يخلق عراقيل غير ضرورية مكلفة وتمدد الوقت، وتؤدي إلى تأخير إيصال المساعدات الضرورية.

وقالت لمى فقيه: "إن المنظمات الإنسانية تقاسي الأمرين كي تواكب البنية التحتية المدمّرة وظروف العمل الخطيرة. ومن غير المعقول أن يكون توصيل المساعدات مرهوناً بالتموّل التي يضعها التحالف لهذا الغرض. لقد باتت أرواح الناس على شفير الخطر. ويطلب التحالف بقيادة السعودية خرائط تفصيلية ومعلومات عن الموظفين والمركبات بشكل مفرط. وإن في هذه المتطلبات الصعبة هدراً كبيراً للوقت والموارد. ونتيجة لذلك، فإن بعض المنظمات غير الحكومية لا تستطيع، أو لا تريد، توفير هذه المعلومات، ممّا يضع موظفيها والمواد الإغاثية التي تحملها لخطر جسيم".

وأضافت: "إنه على عاتق التحالف تقع مسؤولية عدم استهداف المدنيين أو الأعيان المدنية، بمن فيهم العمال الإنسانيون و مواد الإغاثة الإنسانية. وينبغي السماح للعمال الإنسانيين بالدخول بلا قيود لتوزيع المساعدات الإنسانية المستقلة بين الناس العالقين في آتون النزاع الدموي الدائر في اليمن. ويتعيّن على قوات التحالف أن تفعل كل ما في وسعها لتسهيل عمليات الإغاثة وليس جعلها أكثر صعوبة".

وفي العام الحالي، طلبت خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن مبلغ 1,8 مليار دولار، ولكنها لم تتلق بحلول نهاية يونيو سوى 25% من هذا التمويل.

وقالت لمى فقيه: "إن اليمن يواجه أزمة إنسانية خطيرة للغاية، وإن تمويل المنظمات والمساعدات أمر في غاية الأهمية.. ومن الواجب إجراء تقييمات سليمة للاحتياجات بدون تدخل".

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يتوجب على جميع أطراف النزاع السماح للعمال الإنسانيين بحرية التنقل، وحمايتهم من الاعتداءات والمضايقات والاعتقالات التعسفية. كما يجب أن تكفل تسليم مواد الإغاثة الإنسانية المحايدة للمدنيين المحتاجين إليها بسرعة، وبدون عراقيل.

في محاولة لتزييف الحقائق وقلبها والتنصّل عن المسؤولية القانونية والأخلاقية عما يعانيه الشعب اليمني منذ سنة وأربعة أشهر، أصدر تحالف العدوان الذي تقوده السعودية بياناً زعم فيه أن التحالف "لا يفرض حصاراً أو مقاطعة اقتصادية على الأراضي اليمنية إطلاقاً، وأن ما يتم هو تنفيذها لواجباتها تجاه تطبيق أحكام القرارات الأممية الهادفة لمنع تهريب الأسلحة والذخائر".
بيان تحالف العدوان يجافي الحقيقة والمنطق وجاء، هذا التضليل بعد أن فضح تقرير لمنظمة العفو الدولية وبيان أصدرته المنظمة الطبية الدولية "أطباء بلا حدود" أعلنت فيه أن مراكز الغسيل الكلوي في اليمن على وشك الانهيار، إذ تكافح هذه المراكز منذ بداية الحرب من أجل الحصول على المواد اللازمة والأساسية لجلسات الغسيل الكلوي.



البنك الدولي: أعداد الفقراء في اليمن تجاوزت نسبتهم 85% من السكان

"أطباء بلا حدود": أثر النزاع وعوائق الاستيراد على مقدرة النظام الصحي في اليمن

الأمم المتحدة: اليمينيون يتصدرون قائمة الدول في انعدام الأمن الغذائي

"العفو الدولية": القيود المفروضة على إيصال المساعدات تتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية اليمنية

هبطت من 5,3 مليار دولار (ما يغطّي تكاليف واردات خمسة أشهر) في 2013م إلى 2,1 مليار (واردات نحو 1,5 شهر)، وهو مستوى لا يمكن أن يستمر".

من جانبها قالت منظمة العفو الدولية: إن القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى المدنيين في اليمن تتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد وتعرّض أرواح الناس للخطر، ودعت جميع أطراف النزاع إلى السماح للمنظمات التي تقدّم المواد الضرورية بدخول البلاد بشكل كامل وبلا قيود.

وفي مايو الماضي، زار وفد من منظمة العفو الدولية مناطق في اليمن، وتحدّث إلى 11 منظمة إغاثة إنسانية محلية ودولية. وقد تحدّثت تلك المنظمات عن القيود غير القانونية المفروضة على إيصال المساعدات من قبل قوّة الحوثيين والتحالف الذي تقوده السعودية.

وحثّت المنظمة على إعطاء الأولوية القصوى في مفاوضات السلام الجارية في الكويت إلى قضية إزالة العوائق التي تعترض سبيل توصيل المساعدات، وذلك قبل اختتامها في هذا الأسبوع.

وقالت كبيرة مستشاري برنامج مواجهة الأزمات في منظمة العفو الدولية لمى فقيه: "إن العوائق التي توضع في طريق المساعدات تتسبب في معاناة رهيب، وتحرم الناس من احتياجاتهم الأساسية في خضمّ النزاع المحتدم، ويتوجب على المفاوضين إعطاء الأولوية لهذه القضية، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إيصال المساعدات إلى الناس الأشد احتياجاً إليها، وعدم استهداف أو مضايقة عمال الإغاثة الإنسانية وعمليات الإغاثة".

وأضافت: "إن الالتزام بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية المحايدة للمدنيين الذين يحتاجونها، وتسهيل إيصالها لهم يقع على عاتق جميع

الصحية إما أنها لم تعد تعمل أو أنها أصبحت تعمل بشكل جزئي. إلى ذلك أعلن البنك الدولي أن أعداد الفقراء تتزايد في اليمن، حتى تجاوزت نسبتهم عن 85% من السكان الذين يقدّر عددهم بـ 26 مليون شخص.

وعزا في "الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوليو 2016م: أسعار النفط.. إلى أين؟"، تزايد أعداد الفقراء يعود إلى تقليص الإنفاق، وتجميد برنامج الاستثمارات العامة، والمساعدات التقديرية للفقراء، وخفض علاوات الأجور، وخفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والكهرباء، وهو ما تسبب في توقف كامل للمحطات التي تعمل بالديزل وزيوت الوقود "المازوت".

وأوضح التقرير أن اليمن يصارع ويلات أزمة إنسانية مفاجئة نجمت عن العدوان وأسعار النفط المنخفضة، الذي يشكّل المصدر الرئيسي لإيرادات الموازنة إذ يسهم بأكثر من 60% منها.

وأضاف: "بسبب الحرب وأعمال التخريب في حقول النفط وانخفاض أسعار النفط، هبطت العائدات النفطية إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 من 13% من هذا الإجمالي في 2013م، وهو هبوط قدره أربعة مليارات دولار في بلد يبلغ إجمالي ناتجه المحلي نحو 38 مليار دولار".

ولفت إلى زيادة عجز المالية العامة إلى 4,11% من إجمالي الناتج المحلي في 2015م من 4% من هذا الإجمالي العام السابق.

وجاء في التقرير: "مع تراجع التمويل الخارجي وصادرات النفط والغاز في 2015م، زادت الضغوط على الموجودات الخارجية للبنك المركزي التي

وأوضحت المنظمة أنه منذ بداية العدوان في مارس 2015م، أثرت عواقب الاستيراد على مقدرة النظام الصحي في البلد على توفير أدوية كافية للمرافق الصحية التي لا تزال تعمل.

وقال رئيس بعثة منظمة "أطباء بلا حدود" في اليمن وير تيرنو: "يهدد الخطر مرضى الفشل الكلوي بسبب قلة المواد الطبية الضرورية المتوافرة في البلاد، حيث يحتاج مرضى الفشل الكلوي عادةً إلى ثلاث جلسات غسيل كلوي أسبوعياً، لكن وبسبب الظرف الحالية فإن معظمهم لا يستطيع الحصول إلا على جلستين فقط".

وأشار إلى أن "أطباء بلا حدود" تقدّم الأدوية والمستلزمات الطبية التي يتم استخدامها لعلاج 660 مريضاً خلال ستة أشهر، وقد وصلت هذه المساعدة إلى أربعة مراكز غسيل كلوي في أكثر المناطق حاجة لها وهي صنعاء، وحجة وتعز والمحويت.

وأكد تيرنو أن معظم المراكز الـ 28 التي لا تزال تعمل في اليمن تفتقد إلى المستلزمات الضرورية ما يتسبب بانقطاع عملية العلاج للمرضى ممن هم بحاجة ماسة للعلاج.

وقال مدير مركز الغسيل الكلوي في المستشفى الجمهوري في صنعاء، عادل الهجامي: "إذا لم يستطع المرضى تلقي جلسات الغسيل الأسبوعية الخاصة بهم فإنهم سيموتون. هذا هو الأمر بكل بساطة".

ودعت "أطباء بلا حدود" المنظمات الدولية إلى التدخل وتقديم الدعم لهذه المراكز، إذ أن حياة أكثر من 4400 مريض فشل كلوي مهددة بالخطر.

وأوضح تيرنو: "تتواجد مراكز غسيل الكلى والطاقم المدزّب على استخدام أجهزة الغسيل الكلوي في اليمن. ولكن الضرورة الحتمية لهذه المراكز هي الحصول على الأدوية بشكل مستمر لتقديم العلاج المنقذ لحياة المرضى. لقد عرقل العدوان المقدرة المالية للنظام الصحي لكي يقوم بتوفير المواد الطبية الضرورية وبالتالي أصبح هناك حاجة ملحة لتقديم الدعم".

ويفرض تحالف العدوان حظراً جويًا وبريًا وبحريًا على اليمن، ويتم تفتيش سفن المساعدات الإنسانية والسفن التجارية القادمة إلى اليمن والتي إما يتم منعها من الدخول وإعادتها من حيث أتت أو يسمح لها بالدخول بعد تأخير يستمر عدة أسابيع وربما أشهر، ما أدى إلى نقص شديد في الواردات وشحّ في المواد والسلع الأساسية والدواء وشالمشقات النفطية.

الرد الإقوي على بيان دول تحالف العدوان الذي صدر السبت جاء من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في تقرير قدّمته إلى مجلس الأمن الدولي، حيث أكد التقرير أن اليمن تتصدّر قائمة الدول من حيث عدد السكان على مستوى العالم المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي نتيجة للأزمة الراهنة.

وتضم القائمة 17 بلداً تعيش نزاعات طويلة تتسبب بالانعدام الشديد في الأمن الغذائي لملايين الناس وتعيق الجهود الدولية للقضاء على سوء التغذية.

وقال التقرير: إن 14 مليون يمني، أي أكثر من نصف السكان، يعانون من الجوع في مرحلتها الأزمات أو الطوارئ.

وزعم بيان دول تحالف العدوان الذي تقوده السعودية أن قواته بالتعاون مع مركز أليات الأمم المتحدة للتفتيش والتحقق "يونيفيم" في جيبوتي، سخرت كل جهودها لتسهيل إجراءات مرور المساعدات الإنسانية وإدخال السلع التجارية والمشتقات النفطية إلى كافة أطراف الشعب اليمني دون تمييز. غير أن أحدث تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية دحض ذلك وأكد أن الواردات الحالية أقل بكثير مما كان عليه قبل العدوان.

وأوضح التقرير أنه يدخل إلى اليمن حالياً أقل من 30% من الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة مقارنة بحجم الأدوية التي كانت تدخل قبل الأحداث الحالية.

وأفادت نتائج أولية لتقييم المرافق الصحية أن 50% من هذه المرافق

وزارة المالية تحذّر من تجنّب الإيرادات خارج حساب البنك المركزي

وأضاف: "إن هذه ليست المرة الأولى التي يتم إيقاف الابتعاث حيث سبق وصدرت قرارات من الحكومات السابقة بوقف الابتعاث الجديد نتيجة تراجع الموارد العامة في ظل أوضاع مالية كانت أفضل مما نحن عليه اليوم الذي يدرك فيه الجميع أن استمرار العدوان والحصار يعمل على تفاقم الأوضاع المالية ويهدد استمرار المالية العامة في الوفاء بالتزاماتها".

وأكد البيان أن الوزارة بقيادة وموظفيها تؤكد للجميع حياديتها وأنها وزارة كل اليمنيين وتدعو المخلصين من أبناء الوطن للوقوف ودعم المالية والبنك المركزي اليمني في الاستثمار في أداء وظائفهما في الحفاظ على الاستقرار المالي والتدبير وتجنبهما دائرة الاستهداف والصراعات ووقف الممارسات والسياسات التي تضر بالاقتصاد الوطني.

ودعا البيان وسائل الإعلام وأصحاب الأرقام الشريفة والوطنية من الإعلاميين إلى نشر ثقافة الأخوة ونبذ التعصب والعداء وكل ما يثير الفرقة والفتن والنعرات الحزبية والمناطقية والطائفية وتوحيد الجهود لما فيه خير أبناء الوطن وتجاوزهم التحديات الراهنة والتعامل مع أية جوانب قصور في أداء أي جهة كانت شخصية أو اعتبارية بتجرد وحيادية وواقعية بما يخدم الصالح العام وتحزّي مصداقية الأخبار من الجهات المختصة.

كما حذرت وزارة المالية في بيانها من الاستهداف الما جور الذي لا يخدم سوى أعداء الوطن كونه يقود إلى تردّي الأوضاع المالية ويزيد معاناة أبناء الوطن.



وأشار البيان إلى أن هناك حالات تم ابتعاثها من الجهات دون مراعاة تعاميم وزارة المالية من منتصف العام الماضي بوقف الابتعاث الجديد نتيجة الأوضاع المالية الحرجة المتمثلة في التراجع الحاد للموارد العامة بسبب العدوان والحصار.

من العام الجاري للطلاب في الخارج ويعكف المختصون على العمل بشكل متواصل في مراجعة واستكمال إجراءات التعزيز بمخصصات الربع الثالث من العام الجاري رغم ظروف العمل الصعبة التي يعيشها الوطن جراء العدوان والحصار.

حذرت وزارة المالية من التداعيات والآثار الكارثية للممارسات والاستهداف خارج الحساب العام بالبنك المركزي اليمني.

واعتبرت الوزارة أن أي استهداف لتدفق موارد الدولة إلى الخزينة العامة بالبنك المركزي اليمني أو إعاقة جهود وزارة المالية في معالجة الاختلالات المالية والرقابة على المال العام من أي طرف كان، لا يقل جرمًا عن كل من ساهم وشارك وتسبب في هذا الدمار الذي لحق بالبلد.

كما أشارت وزارة المالية في بيان صادر عنها إلى تداعيات عدم تمكين ممثلي الوزارة من أداء دورهم القانوني في الرقابة والضغط المالي كما حدث في سفارة بلدا في ماليزيا بإيقاف المستشار المالي بالمحكمة الثقافية نتيجة رفضه الصرف من حسابات الملحقية الثقافية لحالات مخالفة للقانون ورفض السفارة التعامل مع الرسائل الموجهة لها من الجهات المختصة في الداخل أو استقبال اللجنة المشكلة من الجهات الرقابية لمعالجة الإشكاليات القائمة في الملحقية والمكلفة بصرف مخصصات الطلاب للربع الثالث على ضوء نتائج مراجعتها لأعمال الملحقية.

وقال البيان: "إن هذا الأمر يضع القائم بأعمال سفارة بلدا في ماليزيا موضع المساءلة القانونية تجاه أي عملية صرف غير قانونية تتم من حسابات الملحقية التي تغطي أرصدها بتاريخ إيقاف المستشار المالي مخصصات الطلاب للربع الثالث".

وبيّن أن وزارة المالية سبق لها وأن حولت مخصصات الربعين الأول والثاني